



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

دور محاسبة القطاع العام في مكافحة الفساد

محمد موسى عودة الحيارى

محاسب مناطق

بلدية السلط الكبرى



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

فهرس المحتويات

4	المقدمة
5	استراتيجية مكافحة الفساد في تعزيز قيم النزاهة
7	الفساد كتهديد للنظام الاقتصادي
8	الاضرار الاجتماعية والمعنوية للفساد
10	محدودية السياسات الردعية في مجال مكافحة الفساد
12	دوافع واسباب الفساد الاداري
14	دور الشفافية في التخلص من الفساد
15	دور محاسبة القطاع العام للحد من الفساد الاداري
16	الدور الاساسي لمهنة المحاسبة في القطاع العام
18	القيم المركزية في سياسات مكافحة الفساد
20	الخاتمة
21	التوصيات
23	المصادر والمراجع



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

ملخص

ان ظاهره الفساد تعتبر من اخطر الظواهر التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية والتي يترتب عليها شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية بما تنطوي عليه من تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات الأعمار أو إعادة الأعمار والبنى التحتية اللازمة لذلك. وان هذا النوع من الفساد يشكل الأخطر فهو مدمر لعملية التنمية لما يؤديه من استنزاف الموارد والامكانيات والاختلال في البنى الأساسية التي تركز عليها عملية التنمية ويؤدي إلى تهديد سيادة الدولة لما ستعانيه من مديونيات كبيرة لعدم قدرتها على تحقيق النواتج الكافية لسد تلك الديون وتحقيق مستوى نمو مقبول بوجوده.

ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة الفساد وخاصة الاداري لا تقتصر فيما تفرزه من سلبيات علي قطاع معين في المجتمع، وإنما تمتد أثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثير مباشر علي اقتصاد الدولة باعتبارها تعرفل عجلة التنمية الاقتصادية، كذلك فأنها تؤدي إلي اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وتعمل علي اعتياد الأفراد لممارسات يرفضها كل مجتمع يبتغي المحافظة علي ما بني عليه من قيم ومبادئ، اضافة الى تأثيرها علي الحياة السياسية حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة علي سيطرة رأس المال والرشوة. وان الرقابة أداة فعالة في مكافحة الفساد والقضاء عليه ، إذا ما أحسن توظيفها واستغلالها وهي عامل مهم من العوامل الرئيسية للإصلاح ومكافحة الفساد ، فمن خلالها يتم استباق حدوث تلك الظاهرة ، فتصحح المفاهيم وتتم دراسة ومعالجة القصور، وتوضع البدائل فيتم تفاديها ، واحالة مرتكبيها أو محاولي ارتكابها إلى الجهات المختصة.

الكلمات الرئيسية : المحاسبة ، القطاع العام : الفساد



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

Abstract

The phenomenon of corruption is one of the most dangerous phenomena faced by countries and especially developing countries, which result in paralysis in the construction and economic development process as it involves the destruction of the economy and the financial and administrative capacity and thus the state deficit to meet the challenges of age and reconstruction and infrastructure necessary to do And that this kind of corruption is a most dangerous it is devastating to the development process to play the depletion of resources and capabilities, and the imbalance in the infrastructure that underpin the development process and lead to a threat to state sovereignty of large debts to their inability to achieve adequate products to fill those debts and to achieve growth acceptable existence level It is worth mentioning that the phenomenon of corruption and special administrative not only with secreted of the downsides to a certain sector of society, but rather extends raised to affect all members and sectors of society, so that it has a direct impact on the country's economy as hampering economic development, as well as they lead to the disruption of social structure community, and working on individual habitual practices are rejected by every community who wants to maintain between the values and principles, as well as their impact on the political life differ in terms



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

of political rules of the game and bring out bodies dependent on capital control and bribery systems.

Oversight is an effective tool in combating and eliminating corruption, if it is used properly and shackled, and it is an important factor among the main factors of reform and combating corruption to government agencies.

Keywords: accounting, public sector: corruption



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

مقدمة

بات الفساد ظاهرة عالمية تهدد المجتمعات وبقائها ، وبدت الانقسامات المجتمعية تتضاعف في البلدان التي ينتشر فيها الفساد بمختلف أنواعه وتسمياته كما أن الفساد لم يعد متعلقا بالجانب الاقتصادي فحسب بل امتد إلى الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية ومع ان الاطار التشريعي لجرائم الفساد ومعاقبة مرتكبيه يستلزم وجود نظام إجرائي فعال ومتكامل لملاحقة المتهمين ومحاكمتهم واسترداد عوائد نشاطهم الإجرامي، ولا بد لنا من معرفة النزاهة لأنها والفساد كضفتي نهر لا تلتقيان أبدا فعندما تنتشر النزاهة يموت الفساد، ولهذا لا بد من تعزيز قيم النزاهة لما لها من دور كبير للقضاء عليه لان هذا الفساد سواء كان الإداري والمالي من الظواهر الاجتماعية السائدة في مختلف بقاع المعمورة على مر العصور وبالأخص داخل الدول النامية أو في طريق النمو واذا كان التمكن من السلطة وامتلاكها يجعل أصحابها يستغلونها استغلالا بشعا والى ابعد الحدود، بل في غير محلها أحيانا أو في غير الغايات التي وجدت من أجلها كل هذا يجعل ممارسة مختلف أشكال الفساد سواء منه الإداري أو المالي متحققة بدرجة عالية في هذه البلدان، واذا علمنا أن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة لكونه يعمل على إيقاف مسار التنمية ويقوض صرح الديمقراطية، كما يقلص مجال دولة الحق والقانون الواجب تطبيقه والعمل بمقتضاه لكل ذلك وجب على مختلف الحكومات في مختلف البلدان العمل على تعزيز قيم الشفافية والنزاهة من اجل نشر ثقافة مكافحة الفساد وترسيخ أخلاق النزاهة وتوطيد الثقة مع جعلها شائعة ما بين مختلف شرائح المجتمع من ناحية أخرى، ألا أن الفساد نفسه ليس حالة مستجدة لا في مجال السياسة ولا في مجال الإدارة، ولا هو بالحالة الطارئة.

اما عن الآثار المترتبة على هذه الظاهرة فان المجتمع الفاسد لا يمكن أن يكون قويا لان الدولة التي يدهمها الفساد ليست قوية ، حيث أن القوة هي سمة النظام السياسي والاجتماعي في مجتمع تتمكن فيه الدولة من الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك حول قيم جوهرية تكون سائدة بين الأفراد وعليه فإن استشراف الفساد الاداري يتمثل في عدم النزاهة ، لاسيما عندما تبدأ



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

وتيرة هذا المنحى في التصاعد السريع ، وبالتالي يصبح الفساد ظاهرة اجتماعية رئيسية تمس المجتمع والدولة بأسرها.

استراتيجية مكافحة الفساد في تعزيز قيم النزاهة

إن استراتيجيات مكافحة الفساد تتباين تبعا للبيئة السياسية والاقتصادية التي أنتجت هذا الفساد ومن المعروف أن هنالك فرق شاسع بين النزاهة والفساد حيث أن النزاهة تؤدي إلى الإخلاص في العمل وسيادة القانون واعتماد الكفاءة وتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع واحترام الأخلاق التي تكون الأساس في ممارسة الوظيفة بكل أمانة من أجل أن تكون الغاية تحقيق النزاهة لأنها سلاح بوجه الجريمة التي تهدد استقرار المجتمع وتقف عائق أمام تقدمه، في حين نجد على النقيض من ذلك أن الفساد يؤدي إلى نهب وإهدار المال العام ويؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية وانتشار الظلم وانتشار الجريمة لأنه جرائم ضد المجتمع الإنساني ككل مما يتطلب دور فعال للقضاء على كل ما يدمر المجتمع من محسوبية ووساطة وفساد مالي وأداري مما اقتضى بنا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نبيين في أولهما تعزيز قيم النزاهة وثانيهما استراتيجية مكافحة الفساد وكالاتي:

أولاً: تعزيز قيم النزاهة

تؤثر النزاهة في تنمية الضمير الشخصي حيث أن الضمير هو القوة المحركة للإنسان نحو دوافع الخير والبعد عن الشر وتنمية الضمير يمكن أن يكون بالإرادة التي تنبعث عن الفعل وتستخدم قرارات ومهارات لغرض صياغة موقف ما محدد وتبدأ بشعور الفرد نحو قضية أو مسألة محددة بمرحلة التفكير ثم التصميم والتنفيذ الذي يعبر عنه بالسلوك الخارجي لمواجهة أي امر ولهذا فان تنمية الضمير الأخلاقي يكون من خلال السلوك الأخلاقي والذي يكون باعته نفسيا أو اجتماعيا أو سياسيا أو حضاريا أو بسبب سيادة قوة القانون وهذا يتطلب الشعور



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

بالمسؤولية وادراك ضرورة الواجب الملقى على عاتقه. لذا يمكن تعريف النزاهة لغة بانها البعد عن السوء وترك الشبهات، في حين تعرف اصطلاحا بانها اكتساب المال من غير مهانة ولا ظلم للغير.

ولذلك فان حماية النزاهة بمكوناتها الرئيسية الشفافية والمساءلة ومكافحة ظاهرة الفساد تستلزم إجراءات منها معرفة أسباب المشكلة ومعالجة أسبابها كما يستوجب تعاون الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع إضافة إلى تعزيز القيم الأخلاقية التي لها دور كبير في بناء ثقافة النزاهة إضافة إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية لتكون عاملا فعالا في مكافحة الفساد.

ولا نغفل الشفافية التي تعنى بالوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة بين المواطنين المنتفعين من الخدمة وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف بمعنى أن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصرا رئيسيا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطوير ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره وقد أثبتت تجربة العديد من الدول أن التمسك بالشفافية يقلل من وقوع الأزمات الاقتصادية ويساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها.

والنزاهة تكون عندما يعامل جميع أفراد المجتمع دون تمييز ويتم التصرف بموضوعية في إدارة الشأن العام وفي العلاقة مع الآخرين. حيث أن أركان النزاهة كما ركزت عليها منظمة الشفافية الدولية هي (الإرادة السياسية - إشراك المجتمع المدني - تفعيل المؤسسات الرقابية - الاصطلاح المؤسساتي - السلطة التشريعية - السلطة القضائية - وسائل الأعلام - القطاعين العام والخاص). جميعها أركان مهمة تشكل مكونات النزاهة وهي جزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية إذ كل واحدة منها تكمل الأخرى وان اختفاء أو ضعف بعض



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

هذه الأركان فإن النظام يصبح عرضة للانحيار وهذا ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وعلى ذلك يتضح لنا إن النزاهة ظاهرة حضارية تطورت مع تطور الإنسانية وتسود في المجتمع تبعاً لنظام الحكم السائد في الدولة حيث أدركت الشعوب والدول أن تعزيز مفهوم النزاهة ومحاربة الفساد سيكون حبراً على الورق ما لم تكن هنالك هيئات ونظم رقابية فعالة ومستقلة تراقب وترصد نزاهة عمل العاملين في مختلف المؤسسات، ولا يخفى بان النزاهة هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية حيث أكد الكثير من الكتاب إن الفساد ضعف أخلاقي لذا فإن معالجة الفساد لا يكون فقط عن طريق النصوص القانونية لمعاقبة مرتكبي الفساد وإنما في الإجراءات الوقائية من خلال تعزيز قيم النزاهة وتحمل المسؤولية بأمانة وإخلاص واحترام القانون وهذا هو الأساس.

الفساد كتهديد للنظام الاقتصادي

إن الدراسات المستفيضة حول الآثار الاقتصادية للفساد تبين حجم الخسائر التي تلحق بالمجتمعات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، للفساد آثار سلبية على تنظيم المجتمع، وبالضبط على توزيع النشاط الاقتصادي بين الأعوان العموميين والخواص. أن للاستثمار العمومي علاقة طردية مع مستوى الفساد يرتبط الفساد مباشرة بالخدمات العمومية، وعليه فإن الاستثمارات خاصة في الدول السائرة في طريق النمو، قد تنمو في انفصال تام عن مستوى حاجات السكان أو الهياكل الإنتاجية، حيث أن منطق الفساد يوجهها نحو المشاريع التي تمنح فرصاً أكبر لقبض العمولات واختلاس الأموال، إن المتضرر الأول من هذا التسيير السيئ بعد المالية العمومية، هو الجماعة الوطنية، نظراً لعدم استجابة النشاط العمومي لمتطلبات حياتها اليومية، والأخطر من ذلك أن هذا المنطق في توجيه الاستثمار العمومي قد يمس المساعدات الدولية التي تقدم



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

للدول الفقيرة، كما يمكن أن يمس ميادين حساسة على غرار التسلح. وبالتالي فإنه يلحق أخطارا كبيرة بأمن الجماعة بسبب خضوع تسليحها لضوابط غير موضوعية، كما يمكن أن يؤدي إلى إثقال كاهل الجماعة بنفقات عسكرية لا لازم لها، ويكفي للتدليل على ذلك الرجوع إلى مستويات نفقات التسلح لدى بعض الدول المتخلفة.

إضافة إلى ذلك، فإن انتشار الفساد في هذه القطاعات الحساسة التي ترتبط بالمحيط الخارجي، يضعف مكانة الدولة عموما، ويسيء إلى صورتها على الساحة الدولية، وهو ما ينعكس سلبا على نشاطها الخارجي بشكل عام.

ولكن حتى نتفادى السقوط في فخ النمطية، فإنه من الجدير الإشارة إلى صعوبة اكتشاف أثر الفساد بمجرد الاطلاع على نوع النفقات العمومية. فأحيانا يلاحظ الاهتمام بقطاعات هامة جدا مثل التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن ذلك، وعلى عكس المتوقع يزيد الفساد انتشارا نظرا لسوء الاختيارات النهائية، حيث توجه هذه المبالغ الضخمة لقطاع من تلك المذكورة، ولكن لتغطية نفقات التجهيز والإطعام. وهي ميادين يسهل فيها التلاعب بالمال العمومي. وعليه، فإن الفساد قابل للانتشار في جميع القطاعات ومهما كان تخصيص الموارد. وبذلك فإن القضاء عليه يتجاوز إعادة توجيه أو تخصيص الموارد إلى عقلنة وأخلقة تسييرها.

المساس بالنظام العام الاقتصادي:

بما أن المساس بالنظام العام هو من أكبر الأخطار التي يهتم القانون بمواجهتها ووضع الوسائل الكفيلة بمنعها، فلا بد من تأثير الفساد على أحد أهم أقسام النظام العام وهو ذلك المتعلق بالحياة الاقتصادية. ويظهر هذا الخطر من خلال المساس بحرية ونزاهة المنافسة، والاستغلال التعسفي للسلطة التقديرية، وحتى التلاعب بالمعلومة بشكل يخل بمبدأ المساواة بين المتعاملين.

في نفس السياق، فإن من أهم أوجه المساس بمبدأ المساواة والمنافسة هو انتشار الفساد في قطاع الضرائب، حيث تعرف الموارد الجبائية للدولة اضطرابا كبيرا، ومن الأمثلة على ذلك قد تصل أحيانا خسائر الدولة من حصيلة الضرائب على الأنشطة الاستخراجية الى ما يقارب النصف.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

يمكن كذلك لممارسات الفساد أن تلحق أضرارا أخرى بالمالية العمومية من خلال تسهيل تهريب الأموال نحو الخارج أو ربطها بالسوق غير الرسمي للعملات، وقد تكون على علاقة مباشرة بالمديونية الخارجية للدولة، رغم أن الحالة الأخيرة صعبة الإثبات.

ان المساس بمبدأ المساواة والتضامن الذي يحكم العلاقات المالية بين الدولة والأفراد، يقوض التلاحم الاجتماعي ويضعف الجماعة الوطنية، وهو ما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات التي تواجهها.

الأضرار الاجتماعية والمعنوية للفساد

للفساد آثار وخيمة على جوهر التنظيم الإنساني المتمثل في النظام الاجتماعي والمنظومة القيمية

1. الفساد كتهديد للنظام الاجتماعي: إن الفكر القانوني الغربي و الفقه الإسلامي متفقان على تجريم الفساد ، لأنه يمثل تهديدا لتمايز الأنساق الاجتماعية الفرعية وبالضبط على المنظومة القيمية لهذه الأخيرة باعتباره مساسا بالنظام العام السياسي والاجتماعي والأخلاقي . وبالتالي ، فإن المجتمعات المركبة التي تعرف تطورا مستمرا للعلاقات بين أنساقها الفرعية ، تعاني بسبب الفساد من تدهور مستمر لأخلاقتها العامة. ويتسبب هذا ودور الدولة التغير في تذبذب لقواعد العمل ويحيط العلاقات بين الفاعلين بصفة عامة بصفة خاصة بكثير من الغموض ، يحول دون الحفاظ على مرجعتها القيمية. إن تمكن العلاقات الفاسدة من السيطرة على اتخاذ القرار يجعل القيم المركزية للمجتمع غير مؤثرة ، بحيث تصبح محفزات المشاركة السياسية منعدمة ، كما أن القيم الاقتصادية بما فيها قيمة العمل ، تصبح غير فعالة لانعكاس سلم الترقية الاجتماعية . هذا المناخ الذي يسود فيه الفساد على كل المستويات أو على الأقل في تلك المؤثرة منها ، يساهم بشكل مباشر في تقويض الحريات من خلال نظام متناسق لتحويل واستغلال القواعد بشكل مسيء ، وتهديدا مباشرا لحقوق الإنسان من خلال المساس بمبدأ تكافؤ الفرص وخلق آليات للتضييق على ممارسة الحريات والحقوق.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

2- الفساد كتهديد للمنظومة القيمية :

عندما يتعلق الأمر بالمنظومة القيمية ، فإن أثر الفساد يصبح أكثر من خطير ، ذلك أنه يمس مباشرة القيم المركزية التي يقوم عليها المجتمع . فانتشار الفساد في الجهاز القضائي يهدد فكرة العدالة ودولة القانون ، كما أنه استشرأه في المرفق العام يقوض مبدأ المساواة لصالح المحسوبية والمحاباة . في حالة تحول الفساد إلى نسق مستقل يهدد بشكل مباشر مبدأ الاستحقاق ، مما ينعكس سلبا على روح المبادرة لدى الأفراد والموظفين . بل إنه يسمم الروابط الاجتماعية والمهنية ويحولها إلى محاور للصراع بسبب غياب قواعد عادلة تحكم العلاقات العامة.

انتشار الفساد السياسي من شأنه أن يقضي على القيم السياسية من خلال تعطيل المنافسة النزيهة كما يقلص جميع رهانات البحث عن السلطة ، ويحولها إلى تداولات غير شرعية يحكمها منطق مجاف تماما للقيم التي قامت عليها الدولة.

إجمالا يمكن القول أن الفساد رغم أنه ظاهرة قديمة ، إلا أنه في المرحلة الحالية يعكس النقائص التي لحقت الديمقراطية وحقوق الإنسان بل ممارسة الحكم بصفة عامة ، والتي تزيد من مستوى الفقر وتنعكس سلبا على الأمن الإنساني.

إن الفساد في المحصلة هو تهديد حقيقي للأمن لا يختلف كثيرا عن التهديدات الأخرى كالاحتلال والإرهاب، إلا من حيث أنه يمكن أن يتم في صمت وأحيانا وفقا للقانون.

محدودية السياسات الردعية في مجال مكافحة الفساد

من الأكيد أن التطور الكبير الذي عرفته أساليب ممارسة الفساد (الطرق الجديدة للاختلاس ، للاحتيال، استغلال الجوانب التقنية للتحايل على القانون ، الفساد النسقي) جعلت المعالجة



التقليدية من دون فائدة بل كثيرا ما صار عملها مجرد ضبط لإحلال توازن في سوق الفساد . وعليه، فإن المقاربة العقابية القائمة على إدانة مجموعة من الأفعال تبقى عاجزة عن مواكبة تطورات هذه الظاهرة بصفة فعالة . ويمكن رصد هذه النقائص على عدة مستويات :

أ. على المستوى السياسي والاقتصادي: في مجال مكافحة الفساد ، لا يحصد تطبيق عقوبات على الأفراد المتورطين نتائج إيجابية بشكل آلي في بعض الأحيان ، بل يمكن أن تكون النتائج عكسية.

من جهة أخرى ، فإن تشديد العقوبات الجنائية على الجرائم المتعلقة بالفساد من شأنه أن يؤدي مباشرة إلى زيادة كلفة الفساد حيث ترتفع أسعار العمولات بسبب زيادة الأخطار المحتملة ، وهو ما يؤدي إلى خلق شبكة اجتماعية لممارسة الفساد وتدفع لتقديم عروض بالفساد في القطاعات المعنية بتنفيذ القانون لاسيما القضاء .

ب. على المستوى القانوني: تواجه المعالجة الجنائية للفساد مجموعة من العقبات أهمها صعوبة الإثبات في قضايا الفساد وذلك لعدة أسباب منها الطابع السري الذي تتم به هذه العمليات منذ القدم ، حيث تحرص كل الأطراف المشاركة في عمليات الفساد على التحفظ على ذلك بل تسعى لإعطاء الطابع الشرعي لنشاطاتها يتضاءل تأثير الأسلوب العقابي بسبب العقبات التقنية التي تواجه إثبات تورط أطراف عمليات الفساد خاصة عندما تتم هذه المعاملات دون مقابل مباشر ، وفي إطار شبكة اجتماعية واسعة ونافذة . يضاف إلى ذلك أن عمليات الفساد الكبير التي تمس شخصيات نافذة وقد تتمتع بنوع من الحصانة ، تجعل من الصعب متابعة جميع تفاصيل هذه التجاوزات. تعاني بعض الدول من نقائص كبيرة في مكافحة الفساد بسبب عدم استقلالية القضاء بشكل مؤثر، حيث تبقى جميع جهود مكافحة هذه الظاهرة رهينة قدرة القضاء على متابعة المتورطين وتطبيق القانون . وأهم هذه النقائص تلك المتعلقة باستقلالية النيابة العامة ، حيث يلاحظ أن وضع أجهزة رقابية أو القيام بعمليات تحقيق غالبا ما يؤدي إلى الوقوف على تجاوزات جسيمة ، ولكن السلطات المعنية لا يمكنها إخطار النيابة العامة بشكل تلقائي أو آلي ، بل تكتفي بتسليم الملفات إلى ممثل السلطة التنفيذية . وعلى العموم ، فإن الملاحظ أن التوسع في



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

تجريم الأفعال المتعلقة بالفساد قد تؤدي إلى زيادة عدد القضايا المطروحة أمام العدالة ، وبالتالي يخلق نوعا من التأثير السلبي على المناخ العام ، حيث تضعف ثقة المواطن بالإدارة ، وينقص من تقييم مناخ الأعمال أمام المستثمرين خاصة الأجانب منهم ، ويدفع نحو مزيد من الإحجام والانكفاء لدى المسيرين خوفا من الوقوع في جرائم فساد.

بالنسبة لعلم الإجرام: يسجل المختصون في علم الإجرام ملاحظات قيمة حول موضوع المعالجة الجنائية للفساد إن القناعة العامة هي أن فعالية النظام الجنائي مرتبطة بدرجة التعاون الاجتماعي التي يحظى بها، حيث يكون قادرا على إعطاء نتائج إيجابية إذا رافقه دعم اجتماعي مؤثر ولو لم تتوج الأفعال محل المتابعة بعقوبات في كل مرة ، وهذا ما يسميه البعض درجة " التسامح"

ولكن الأمر يختلف نسبيا فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الأملاك العمومية ، وذلك لأسباب تتصل بتسيير الشأن العام ، حيث يسجل المراقبون أن التسامح الاجتماعي مع هذا النوع من الجرائم يعرف نموا متزايدا يرتبط بتراجع الثقة في النخب السياسية في الدول المتقدمة في هذه الحالة، يصبح الجهاز القضائي شبه عاجز عن ردع هذا النوع من الجرائم.

معضلة الفساد الاحترافي: لقد أدى انتشار بعض طرق الرقابة واستراتيجيات مكافحة الفساد إلى تطوير أساليب التحايل على هذه الآليات بشكل مستمر ضمن ديناميكية غير قابلة للإدراك بصفة دقيقة ، بحيث تصبح مباشرة المتابعة الجنائية غير ممكنة تماما . تشمل هذه التطورات كل الجوانب العملية لظاهرة الفساد ، من التأثير على النصوص القانونية والتنظيمية ، إلى تحوير تفسيرها ومقاصدها ، وكذا تطوير القانونية والعملية لتجاوز العقوبات الرقابية ، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى خلق شبكات اجتماعية لمقاومة جهود مكافحة الفساد وحماية آليات انتشاره وضبطه . إضافة إلى ذلك ، تمتلك شبكات الفساد قدرة كبيرة على التكيف أمام الإجراءات الجديدة أو في حالات الكشف عن عناصر ينتمون إليها . وتختلف استراتيجيات هذه الشبكات وقدراتها حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المعتمد ، وتتأثر بدرجة تقدم الدولة هيكلية المجتمع المدني .



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

دوافع واسباب الفساد الاداري

تتعدد الدوافع والاسباب التي تؤدي الى خلق هذه الآفة المتمثلة بالفساد الاداري والتي يمكن اجمالها بالاتي :

اسباب تتعلق بالإدارة العامة

ان الخلل في الادارة العامة له الاثر الكبير في انتشار ظاهرة الفساد الاداري ويتمثل ذلك في عدم تحديد المهام والواجبات بدقة في الجهات الحكومية وتعقد الاجراءات وضعف الرقابة الذاتية في الاجهزة الحكومية وعدم ربط الرواتب الاجور بالكفاءة والنزاهة وعدم توفر الشفافية في سبيل ذلك

تدني الرواتب والأجور

ان انخفاض مستوى الرواتب والاجور في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسية والجوهرية للفساد ، فانخفاضها وعدم كفايتها لتلبية المطالب ادى الى خلق بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى بديله ، حتى لو كان ذلك من خلال نهج السلوك السيئ ، حيث يؤدي هذا الوضع إلى نتيجة سلبية ولدت من خلالها الرغبة في تقبل الرشوة والاختلاس والغش والتحايل والتدليس على المال العام.

القصور في تطبيق القوانين

ان وجود التشريعات والقوانين واللوائح حاجة ملحة فرضتها متطلبات تحقيق المصلحة العامة تنظيماً وترتيباً ومحاسبة ، واستلهمت من الوحي الإلهي والكتب السماوية وسنن الأنبياء وتجارب الشعوب ومن ضمنها ما ينص على معاقبة كل مرتكب جريمة مهما كان نوعها إذا ثبت ذلك.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

وفي مقابل ذلك فان التقصير والتهاون في تطبيق العقوبة، يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل وقوع الجريمة ، فالمذنب إذا لم يعاقب يزداد سوءاً، لعدم وجود الرادع ، والراغب في الجريمة يستسهل الأمر، وضعاف النفوس وعديمي الضمائر الخالين من القيم يتخذون ذلك مساراً لهم فينتهجونه . وبالتالي ينتشر ويعم مبدأ عدم العقاب فيستباح المال العام ، وتتضرر الدولة ومؤسساتها أحياناً ولأسباب مجهولة لا يتم تطبيق العقاب على المسيء ، بل ما هو أسوأ من ذلك حيث يكافأ المفسد بمنصب آخر في مكان آخر ينقل إليه ذلك الانحراف الوظيفي المتمثل بالفساد الإداري. هذا كله يؤدي الى اضعاف النفس واستغلال المواقف لأغراض سيئة ،لأن القانون أصبح أداة من الممكن تطويعها حسب تفسيرهم.

ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة

ان الرقابة أداة فعالة في مكافحة الفساد والقضاء عليه ، إذا ما أحسن توظيفها واستغلالها وهي عامل مهم من العوامل الرئيسية للإصلاح ومكافحة الفساد ، فمن خلالها يتم استباق حدوث تلك الظاهرة ، فتصحح المفاهيم وتتم دراسة ومعالجة القصور، وتوضع البدائل فيتم تفاديها ، واحالة مرتكبيها أو محاولي ارتكابها إلى الجهات المختصة.

ولكن ما نلمسه على ارض الواقع أن معظم المراقبين صاروا يراقبون في الاتجاه الخاطئ وبالمنطقة الخاطئة وسخروا موقعهم الرقابي لتحقيق رغباتهم واستطاع المفسدين اختراقهم وتجنيدهم بالعمل لحسابهم ، مما أفقد هذه الوظيفة المهمة غاياتها ومهامها ، فأصبحت مجرد أداة سلطوية تستغل أسوء استغلال ،على العكس من مقصد إنشائها.

ان النظام السياسي وكما هو معلوم يشمل التنظيمات والمؤسسات التي تنظم امور الدولة ويعتبر الفساد السياسي المنبثق من هذا النظام هو من اهم اسباب الانحراف الاداري حسب اعتقادنا.

حيث ان ادارة الدولة بكل مفاصلها يتم ضمن البيئة السياسية ووفق اطارها الرسمي والعاملون فيها مقيدون برقابة قضائية وتشريعية ولذا فان غياب هذه الرقابة او ضعف جهاز القضاء وفساد



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

الساسة وافتقار الدولة لسياسة الحساب كل ذلك يسهل من عملية الانحراف التي تطال سلوك العاملين على ادارة الدولة وتزيد من خرق القوانين وتسهل عملية الافلات من العقاب .

وتبعاً لما تقدم يستشري الفساد ويختفي الولاء لأهداف الجهاز وقد يؤدي ذلك الى تبني الجمهور قواعد سلوكية ملتوية انسجاماً مع السلوك المتردي لجهاز الدولة حيث يفقد الجمهور ايمانه بعدالة الدولة ويشكل ضغطاً على العاملين وبكل الوسائل للانحراف اضافة الى خوف العاملين من بطش السياسيين.

دور الشفافية في التخلص من الفساد

صارت الشفافية اليوم من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلباً تسعى الدولة كافة للعمل به وإظهاره كوجه من أوجه الديمقراطية ومفهوم من مفاهيم الحضارة، كونها تمثل عنصر الثقة بالإدارة عن طريق فرض رقابة الدولة على أعمال الإدارة لمنع انتشار الفساد الإداري ولهذا السبب تم اعتمادها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بسبب ما اكتسبت من أهمية كبيرة على المستوى العملي.

أهداف الشفافية:

1- اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته وتطبيقه على الجميع بدون استثناء وليس شعار يرفع فقط، فعند غياب سيادة القانون تنتهك الحقوق والحريات من دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام، وتضعف معها كل مؤسسات الدولة.



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

2- استقلال الجهاز القضائي، ومنحه الصلاحية في تنفيذ الأحكام التي يصدرها، والرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية، لأن عدم استقلالية السلطة القضائية يفتح المجال أمام الفساد.

3- خلق الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمعالجة الفساد، وحملها على اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو عاجية عقابية بحق عناصر الفساد، لأن انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، سيؤدي إلى تطبيق القانون على الموظفين الصغار ولا يطبق على من لديه وساطة أو محسوبية أو نفوذ.

4- تحسين صورة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.

5- ترسيخ القيم الاجتماعية التي تدعو إلى الوقاية من الفساد، كالصدق والأمانة. والبحث عن مواطن الفساد في المجتمع، وتشخيصه ودراسة أسبابها، واقتراح أساليب العلاج.

6- تحديد مواطن القصور التشريعي في مجال الإصلاح القانوني والإداري. فالشفافية في مفهومها العام هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والاهتمام بالمصلحة العامة، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح.

دور محاسبة القطاع العام للحد من الفساد الإداري

تلعب محاسبة القطاع العام دوراً بارزاً في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة والرشيدة التي تعود على الجهاز الإداري بالنفع لأن المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة ومعاصرتها للمستجدات العصرية والمرجعية العلمية تعود بدائل منطقية لصناع القرار والمنظومة الإدارية وتحقق لها النجاح والاستمرارية، أما مجال الشفافية فهو لا ينحصر في المجال الموضوعي فقط بل يتجاوزه إلى ميادين الحياة الأخرى، وبذلك تكون الشفافية حاملة لمضامين الانفتاح وأساليب الاتصال... فهي تسعى إلى رقابة العمل وكيفية مزاولته وتقويمه وتصحيحه، باعتبارها ذات اتصال وطيد بالمساءلة الفعالة والمحاسبة الدقيقة والنزيهة، كما أنها تحمل في طياتها أساليب التواصل الفعال ما بين المواطنين وما بين من يسهر ويعمل على صنع القرار سعياً إلى تعزيز



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

ثقة المواطنين في القرارات الصادرة من مختلف مؤسسات الدولة، وإن الشفافية تسهم باختيار الطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة في المنظومة الإدارية بسبب وضوح طرق قوانين التعيين التي تعتمد على المنافسة وتقلل في الوقت ذاته من إمكانية اللجوء إلى الرشوة والمحسوبية والمحاباة في تعيين الموظف ومن جانب آخر تحفز الشفافية الإدارة على التطور ومسايرة العصر التكنولوجي في تقديم أفضل الخدمات للمتلقين والتي من شأنها تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، والشفافية في كل أعمالها تلتزم بمقتضيات النظام الديمقراطي في احترام تام لحقوق الإنسان، ناهيك على أنها تهدف إلى إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد وكشف المفسدين. يبدو أن مفهوم الشفافية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المساءلة والإصلاح والمحاسبة فبقدر ما نحقق الإصلاح والمساءلة ونكافح الفساد والمفسدين نكون أقرب ألي بناء مجتمع الشفافية الذي يحلم به كل المخلصين من أبناء البلد. ولهذا تعد الشفافية أداة فعالة في الحد من الفساد ومعالجة أسبابه فهي تسعى إلى تقديم المعلومات الصحيحة إلى كل من يطلبها من دون تفضيل أو تمييز. وهي تخلق لدى الموظفين اتجاهات تنافسية إيجابية تدفعهم لتقديم خدمات ذات جودة عالية تقوم على الوضوح وخالية من الروتين وتؤدي الشفافية إلى التقليل من احتكار الصلاحيات الواسعة لفئة معينة من الموظفين، ومن ثم تشجع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمتها لاستغلال المهارات البشرية المتوفرة بما يؤدي ذلك إلى اختيار القيادات الإدارية ذات النزاهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للإدارة والصالح العام، فهي تهدف على تحقيق المصلحة العامة لان غيابها في التشريعات والتنظيمات المعمول بها أو تعقيد هذه الأخيرة وعدم وضوحها يعد سببا رئيسيا للاجتهادات الشخصية والتفسيرات التي يتبناها الموظفون العموميون لتحقيق مصالحهم الخاصة، كما أنها تتيح للموظفين في الدولة بالاستقلالية أكثر أثناء قيامهم بأداء واجباتهم الوظيفية مما يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة وهو ما يجعل قرارات الموظفين أكثر مصداقية، وهي كذلك تتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الخطأ أو تكراره وإعادة ارتكابه.

الدور الأساسي لمهنة المحاسبة في القطاع العام



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

في حين أن الأطر والمعايير ضرورية لتقوية الإدارة العامة، فإن وجود الأشخاص المناسبين، مع التدريب المناسب والمهارات والكفاءات المناسبة عبر الحكومات وكيانات القطاع العام، لأمر أساسي. إلا أنه في العديد من الولايات القضائية، هناك نقص في المحاسبين المهنيين في القطاع العام. ويجب أن يفهم قادة القطاع العام ويتبنوا أهمية ما يمكن أن تجلبه مهنة المحاسبة من مهارات وأخلاقيات وتركيز على المصلحة العامة. ولخدمة المصلحة العامة، يحتاج قادة القطاع العام بشكل كبير للعمل مع مهنة المحاسبة بهدف دعم المهنة في القطاع العام. معًا، يمكننا إنشاء عالم أفضل يتمتع باقتصادات أقوى ومجتمعات أكثر عدلاً.

المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة:

أن تنوع ومهارات المهنيين الماليين في القطاع العام، في أدوارهم المختلفة على مستوى الحوكمة والمستويات الاستراتيجية والتشغيلية، جزء لا يتجزأ من صنع القرار الشامل والشفاف داخل كيانات القطاع العام. حيث يوفر ذلك التوجيه والوضوح من خلال الرؤى والمعلومات المفيدة في اتخاذ القرار لدعم التخطيط المالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد؛ ويسمح بتنفيذ أطر مراقبة الإنفاق وضمانه (بما في ذلك نظم المشتريات العامة والضوابط الداخلية الفعالة)؛ ويدعم تخطيط السيناريوهات وتحليلات البيانات المحسنة لصنع سياسات أفضل. ومن شأن متطلبات التأهيل المهني والتطوير المهني المستمر للمحاسبين المهنيين العاملين في المالية العامة أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل وأكثر شفافية.

العمل من أجل المصلحة العامة:

يتحمل المحاسبون المهنيون مسؤولية التصرف خدمةً للمصلحة العامة، وبالتالي فهم في وضع فريد لتقديم المشورة والدعم الاستراتيجي للحكومات وكيانات القطاع العام. وهذا يتطلب من المحاسبين لعب دور الميسرين مع غيرهم من المهنيين والمشاركة مع المجتمع المدني والجمهور والبرلمانيين. يعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC أن هناك دورًا مهمًا للمحاسبين المهنيين نظرًا لمدونة سلوكهم الأخلاقي وخبراتهم الفنية ومهاراتهم الأخرى مثل القيادة / التأثير



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

والتواصل وينبغي أن يشغلوا مناصب مركزية داخل الحكومات وكيانات القطاع العام، لمساعدتها على اتخاذ الخيارات الصعبة، والابتكار، وتعزيز الكفاءة، وتعزيز الثقة في القطاع العام في ما يتعلق بصنع القرار والخدمات والإنفاق. ويمكنهم أيضًا أن يلعبوا دورًا مهمًا كأوصياء يتصدون للفساد والتدفقات المالية غير المشروعة واستغلال الموارد. كما أن التأهيل المهني للعاملين في القطاع العام، وخاصة أولئك الذين يتولون مهام المحاسبة والمالية، سيساعد أيضًا في معالجة بعض التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وغيرها من الأجهزة مثل مجالس ولجان التدقيق، في أدوارها الرقابية.

الاستفادة من دعم منظمات المحاسبة المهنية:

يمكن لمنظمات المحاسبة المهنية أن تساهم في تنفيذ ودعم ممارسات محاسبية قوية في القطاع العام، مما يؤدي إلى إقامة روابط وعلاقات أوثق بين منظمات المحاسبة المهنية والمحاسبين المهنيين والحكومات، بغية تحسين عملية صنع القرار الحكومي، وتعزيز المهنية، والمساءلة في نهاية المطاف. كما تلعب منظمات المحاسبة المهنية أيضًا دورًا مهمًا في ضمان تبني أعضائها للتطوير المهني المستمر والمعايير الأخلاقية العالية (على سبيل المثال، من خلال تقديم الدعم لأعضائها في التعامل مع المعضلات الأخلاقية) وفي تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم من خلال التحقيق الفعال وتأديب سوء السلوك وانتهاكات المعايير المهنية.

القيم المركزية في سياسات مكافحة الفساد

إن السعي إلى تفعيل مكافحة الفساد على أساس أخلاقي يستجيب لتطلعات إصلاح الحياة العامة يفتضي ترسيخ مجموعة من القيم القادرة على بعث الحياة في الالتزام اتجاه الجماعة البشرية من جهة، وقادر على تقليص حجم التناقضات بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

1. النزاهة:



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

تدور فلسفة مكافحة الفساد حسب المقاربة الأخلاقية، على ركيزة أساسية هي النزاهة، باعتبارها ضمانة عامة لمنع انزلاق الموظفين وغيرهم نحو ممارسات الفساد. تجد هذه القيمة أهميتها في طابعها العام بحيث تشمل كل المعنيين سواء المرتبطين بصفة مباشرة بمهمة عمومية أو المتعاملين والمرتفقين، بالإضافة إلى ذلك تشمل هذه القيمة جميع تصرفات الفرد في كل حالات المرتبطة مباشرة بالمهمة العامة أو تلك تكون بمناسبتها وحتى خارجها، أي أن النزاهة تقتضي وجود قدر كاف من الالتزام في جميع تصرفات الفرد إزاء المصلحة العامة ومجموع المصالح الخاصة التي يمكن أن ترتبط به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نظرا لأهمية هذه القيمة فقد حرصت معظم النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد على ذكر هذه القيمة.

2. الاستقامة:

كثيرا ما تطرح مسألة الحدود بين الأخلاق التي تقضيها الوظيفة وتلك الخارجة عنها، وهو ما يطرح إشكالية فرض التزامات أخرى على الموظف العمومي خاصة. من الناحية النظرية يستحيل ولو بصفة مبدئية، الفصل بين المجالين، فلا يمكن لنفس الشخص أن يملك مستويين أخلاقيين، ولكنه في نفس الوقت يتمتع بمجموعة من الحقوق والحريات مثل غيره من المواطنين. وبالتالي فإن التفكير في فرض نوع من القيود على سلوك الموظف حتى خارج إطار أداء مهامه شكل محورا هاما لتطوير فكرة الممنوعات في قانون الوظيفة العمومية.

3. الاستحقاق:

من الناحية التاريخية، يعتبر مبدأ الاستحقاق أهم تجليات أفكار العدالة والمساواة في الحضارات المتعاقبة، فهو ترجمة لفكرة المساواة في الفرص التي رفعها دعاة الديمقراطية الاجتماعية، كما أنه تكريس لحرية المبادرة كما تصورهما الليبراليون، ومن الناحية القانونية، ظل مبدأ الاستحقاق مهملًا في الاتفاقيات والنصوص المتعلقة بمكافحة الفساد رغم أنه أساس بناء القيم الأخرى لأنه يحدد سلم الترقية الاجتماعية، ويساهم في عقلنة مبدأ المساواة. حيث تشير إحدى وثائق مكتب الأمم المتحدة للتنمية إلى أهمية ربط سياسات مكافحة الفساد بإصلاح الوظيفة العمومية أو



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

الإدارة العمومية بوجه عام، من خلال توضيح توزيع الصلاحيات، وتبيين طرق الطعن وتحسيس الموظفين وتوعيتهم بأهمية مهامهم والقواعد التي يخضعون لها.

في نفس السياق، لا بد من التأكيد على العلاقة الوطيدة بين انتشار الفساد داخل الإدارة وترسخه في تعامل الإدارة مع محيطها. بتعبير آخر، إذا تم تقويض مبدأ الاستحقاق داخل الإدارة بسبب الفساد، فإن ذلك ينعكس سلباً على نشاطها ككل بسبب تراجع مردودية الموظفين والرؤساء حيث يحطم القيم التي يقوم عليها التنظيم. إن هذا الزخم الأخلاقي الذي صاحب سياسات مكافحة الفساد، ورغم كل الغموض الذي يشوبه، يؤثر بشكل متفاوت في المنظومة القيمية التي تحكم الحياة العامة من خلال توجيه سلوكيات الفاعلين المشاركين مهما كانت طبيعتهم.

الخاتمة

الفساد الإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا. وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية يعتقد في قرارة نفسه أنه ليس له حق فيها ومع ذلك يسعى إليها. ولذا فهو يلجأ إلى وسائل غير سوية للوصول لها، منها إقصاء من له أحقية فيها، ومنها أيضاً



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

الحصول عليها عن طريق رشوة من بيده الأمر أو عن طريق آخر هو المحسوبة أو الوساطة عند ذوي الشأن.

لقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من آفة الفساد الإداري وعقاب المتسبب فيها، لأنها عقبة كأداء في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات. وكان للسلطة التشريعية في هذه الدول ، الاثر البارز في جهود مكافحة الفساد الاداري عبر تصديها لمهام التشريع والرقابة على مؤسسات الدولة كافة تتقدمها السلطة التنفيذية. كما ان الفساد الإداري ظاهرة سلبية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ بدء الخليقة وحتى يومنا هذا. فهو ذو آثار سلبية على جميع النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية فلا توجد دولة من الدول في عصرنا إلا وأعطت لموضوع الفساد قدرا من الأهمية وذلك لخطورته واستفحاله وشموله جميع مجالات الحياة.

أن مظاهر الفساد ، تتنوع بتنوع مظاهر النشاط الإنساني ونزعاته المادية وميله الدائم لتغليب مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع . وان مواجهة هذا الخطر تتم بتظافر جهود جميع السلطات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع .

وفي هذا المجال يمكن التوصية ببناء دولة القانون والمؤسسات ، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة والمساواة امام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار وعدم منح حصانة لمثل هؤلاء على حساب المجتمع . مع ضرورة التركيز على معيار الشفافية في الأداء مع تبسيط وسائل العمل وترشيق حلقاته ، وتحديد فترة محددة لإنجاز المعاملات واعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والترقية والأداء.

التوصيات:



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

أما عن طرق معالجة الفساد الإداري فتعد جميع أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري المنغص الأول للنزاهة والشفافية اللتين تعدان الضمان الحقيقي لعملية بناء الاقتصاد الوطني ويقع على عاتق الدولة مسؤولية إطلاع المواطنين بصورة مستمرة على سير عمليات الإدارة العامة، لذا ينبغي أن يرافق نشاط المرافق العامة شفافية عالية تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المختصة من الاطلاع على الحقائق المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية لكي يكون بالإمكان مساءلة ومحاسبة المسؤولين في حال وجود تقصير في العمل أو عمليات فساد تقود إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني. والعلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري علاقة عكسية فكلما نضجت وسائل الشفافية وأخذت دورها في المجالات كافة ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والقضاء عليه والتقليل من آثاره المدمرة، حيث يستمد الفساد قوته من الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنفان إدارة الأموال العامة:.

1- تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية.

2- تدوير الموظفين والمسؤولين بشك مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة يكون من الصعب بعد استفحالها القضاء عليها، فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد ويقود إلى بناء شبكات فساد إداري تكون بمثابة سرطان في جسد الدولة.

3 - تشجيع العاملين داخل دوائر الدولة على تقديم ما يتوافر لديهم من معلومات متعلقة بعمليات مشبوهة قد تشكل جرائم فساد مالي وإداري.

4 -رفع الأجور والرواتب للعاملين في الدولة لضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية التي تمنعهم من الانجرار إلى مزالق الفساد المالي والإداري، وتضمن عدم ترك الكوادر الكفوة والنزوية لمؤسسات الدولة لمصلحة القطاع الخاص، فيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء فتتراجع الإنتاجية ويكسر الروتين ويبدأ الفساد المالي والإداري بالظهور.



- 5- توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه.
- 6- تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير.
- 7- تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتوليها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري.
- 8- الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسؤولين لضمان عدم تكديس الأموال المتحصلة من عمليات الفساد المالي والإداري لديهم.
- 9- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد.
- 10- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الساعية إلى محاربة مظاهر الفساد المالي والإداري حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم وضمان استرجاع المبالغ المنهوبة.
- 11- استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عنه من إجراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة.
- 12- وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

المراجع

Brusca, I., Manes Rossi, F., & Aversano, N. (2018). Accountability and transparency to fight against corruption: an international comparative analysis. *Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice*, 20(5), 486-504.

Lyrio, M. V. L., Lunkes, R. J., & Taliani, E. T. C. (2018). Thirty years of studies on transparency, accountability, and corruption in the public sector: The state of the art and opportunities for future research. *Public Integrity*, 20(5), 512-533.

Asiedu, K. F., & Deffor, E. W. (2017). Fighting corruption by means of effective internal audit function: Evidence from the Ghanaian public sector. *International Journal of Auditing*, 21(1), 82-99.

Jeppesen, K. K. (2019). The role of auditing in the fight against corruption. *The British Accounting Review*, 51(5), 100798.

Otalor, J. I., & Eiya, O. (2013). Combating corruption in Nigeria: The role of the public sector auditor. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(4), 122-131.

Lino, A. F., de Azevedo, R. R., de Aquino, A. C. B., & Steccolini, I. (2021). Fighting or supporting corruption? The role of public sector audit organizations in Brazil. *Critical Perspectives on Accounting*, 102384.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثاني والأربعون (تشرين الأول) 2021

ISSN: 2617-9563

Siame, F. M. (2002). Contributions and challenges in the fight against corruption--an Auditor General's perspective. *International Journal of Government Auditing*, 29(4), 7.

Grossi, G., & Pianezzi, D. (2018, March). The new public corruption: Old questions for new challenges. In *Accounting Forum* (Vol. 42, No. 1, pp. 86-101).